

المحددات التي تواجه نظام الرقابة الداخلية

في بيئة المصارف التجارية

دراسة ميدانية لعينة من المصارف التجارية العاملة في محافظة السليمانية -

م.م شيلان عارف احمد

م.م دانا اكرم فقي محمود

جامعة السليمانية- كلية الادارة والاقتصاد - قسم المحاسبة

الملخص :

جاءت هذه الدراسة للبحث في عمل نظم الرقابة الداخلية في المؤسسات المصرفية ، وقد ركزت على دراسة المحددات التي تواجه نظام الرقابة الداخلية في قطاع المصارف التجارية من خلال التعرف على جوانب الخلل والقصور في الانظمة الرقابية وآثارها السلبية على الناحيتين المالية والادارية وضعف الأداء العام، وغيرها ، وتحديد الأسباب والمعوقات الاساسية التي تحول دون تطبيق وتطوير نظم رقابة داخلية في المصارف التجارية .

وشملت الدراسة عينة من المصارف التجارية العاملة في محافظة السليمانية ولتحقيق ذلك تم اخذ (٥) خمس مصارف تجارية وقد استخدم الباحثين عند جمع البيانات استمارة الاستبانة التي أعدت لهذا الغرض حيث تم إدخال البيانات ومعالجتها آليا واستخدام نماذج إحصائية لاختبار الفروض و إثباتها .

واظهرت نتائج التحليل الاحصائي على وجود علاقة ارتباط قوية بين كل من متغيرات فرضية البحث اهداف الرقابة الداخلية والمحددات التي تواجه نطاق عمل تطبيقها في قطاع المصارف التجارية وبدرجة (٠,٦٠٧) وكما اظهرت نتائج البحث على أنه كلما ازادت تلك المحددات أثرت على تحقيق اهداف الرقابة الداخلية في المصارف التجارية بشكل كبير ومن التوصيات التي توصلت اليها الباحثين اهمها ضرورة الالتزام بالقوانين والسياسات والاجراءات المحاسبية المطبقة لحماية الموجودات من قبل ادارة المصارف التجارية وكشف الاخطاء والغش والتلاعب والعمل على دعم استقلالية عمل المدقق الداخلي وتفعيل دوره بما يحقق اهداف نظم الرقابة الداخلية في المصارف التجارية .

الكلمات الافتتاحية : الرقابة الداخلية ، مقومات ومكونات الرقابة الداخلية ، محددات الرقابة الداخلية .

Abstract:

This study was conducted to examine the work of internal control systems in banking institutions. It focused on studying the determinants facing the internal censorship system in the commercial banking sector by identifying the deficiencies and shortcomings in the regulatory systems and their negative effects from financial and administrative failure, the overall weak performances and etc, and also by determining the main reasons and obstacles that prevents the application from development of the internal censorship systems in commercial banks.

A practical study had been made on a sample of the commercial banks operating in Sulaymaniyah governorate .In order to achive the goal, five commercial banks were used to collect the data from. The researchers used questionnaire while collecting data in which they entered the information and data were processed automatically and through statistical models in order to test hypotheses and prove them.

The results of the statistical analysis showed that there is a strong correlation between the variables of the research hypothesis and the internal censorship's objectives and the constraints facing to their application in the commercial banking sector of a degree at (0.607).

The results showed that the increase of the determinants of the work of internal censorship systems affected the achievement of the objectives that pursued by the internal censorship in commercial banks in specifics. The researchers recommended that there should be a commitments to the laws , accounting policies and procedures that applied to protect the assets especially by the commercial bank's management and to detect errors , fraud and manipulation to support the independency of the work of internal auditor and activate its role to achieve the objectives targeted by the internal censorship systems in commercial banks.

المقدمة :

تعد الرقابة الداخلية أحد الدعائم الأساسية لتمكين الوحدات الاقتصادية من القيام بواجبها على أكمل وجه باعتبارها ركناً رئيساً من أركان الإدارة الحديثة، وأحد الأذرع الفاعلة للإدارة في المحافظة على سلامة الوحدة الاقتصادية وحماية موجوداتها ، كما تساعدها في اتخاذ القرارات والتخطيط وتقويم الأداء وحسن الاستغلال والتوجيه الأمثل للموارد المتاحة. هذا وقد تطور مفهوم وأهمية الرقابة الداخلية مع تطور حجم الوحدات وتعدد أنشطتها حيث انتقلت من مفهوم مرتبط بالنشاط المالي إلى مفهوم أعم وأشمل يتناول كافة أوجه النشاط في الوحدات الاقتصادية .

عليه تعتبر الرقابة الداخلية في المصارف التجارية جزءاً أساسياً من الرقابة المصرفية الشاملة ولأهميتها فقد اعطيت اهتماماً متزايداً من قبل الإدارات المسؤولة عن المصارف لكونها تمثل خط الدفاع الأول في منع وصد وتحجيم المخاطر والاختفاء التي يمكن أن تتعرض لها المصارف في أعمالها اليومية . وترتكز الرقابة الداخلية على مجموعة من الضوابط الحاكمة لسير أعمال المصارف للتأكد من الصحة الحسابية لما مدون في السجلات و حماية موجودات المصرف ورفع كفاءة الموظفين و تشجيعهم على التمسك بالسياسات الادارية و المالية المرسومة . ونظراً للمهام والمسؤوليات الجسام الملقاة على عاتق وحدات الرقابة الداخلية في المصارف التجارية فإن وجود المحددات سوف تحول دون أداء هذه الوحدات لأعمالها بالشكل المتوقع و الملائم , ولما تهدف اليه نظام ومهام الرقابة الداخلية .

منهجية البحث

١- أهمية البحث: تلخص أهمية البحث من خلال الآتي :

- أ- التطور الحاصل في حجم بيئة الأعمال المصرفية وتشعبها من أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية نظراً لما يشكله هذا النظام من أساس مهم في إمكان تقديم معلومات صحيحة لمستخدميها.
- ب- المساهمة في اكتشاف الأخطاء أو التلاعب أو الاختراقات التي قد تحصل في أية مرحلة من مراحل الانظمة المحاسبية سواء إدخال البيانات أو معالجتها وحتى استخراج المعلومات المهمة والصحيحة .
- ج- تأتي أهمية البحث من خلال الدور الذي تقوم به الرقابة الداخلية على المستوى الإداري والمالي والفني داخل المصارف التجارية بما يؤدي الى تفعيل عملها وإزالة المعوقات التي تواجهها وتحقيق العديد من المزايا والإيجابيات التي تعود بالفائدة عليها .
- د- يمكن أن تخدم نتائج البحث بشكل كبير قطاع المصارف عموماً والمصارف التجارية العاملة في محافظة السلبيمانية بشكل خاص خلال التعرف على واقع نظام الرقابة الداخلية من جهة، ومن جهة أخرى تحديد المحددات التي تحد من قدرة هذا النظام في تشخيص حالات الفساد المالي بتلك المصارف .

٢- مشكلة البحث :

نظراً لضخامة حجم الأموال التي يتعامل بها القطاع المصرفي وخاصة المصارف التجارية لذا من الضروري أن يكون هناك نظام لرقابة الداخلية بحيث يشمل جميع نواحي النشاط فيها بما يتلاءم مع طبيعتها . ومن هنا تتمحور مشكلة البحث في قصور المصارف التجارية في تحديد وإتباع الأسس العلمية في عمل نظام رقابة داخلية كفوءة من شأنها ان تحد من الفساد الاداري والمالي التي تعاني منه وما يترتب على ذلك من إضاعة الفرصة للاستفادة القصوى من تحقيق نظام الرقابة الداخلية بما ينسجم مع أهدافها المرسومة في استغلال الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية في بيئة المصارف التجارية .

٣- فرضية البحث :

أ- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تحقيق اهداف الرقابة الداخلية والمحددات التي تواجه نطاق عمل نظم الرقابة الداخلية في المصارف التجارية .

ب- لا توجد تأثير ذات دلالة احصائية للمحددات التي تواجه نطاق عمل نظم الرقابة الداخلية في المصارف التجارية على اهداف التي تحققها الرقابة الداخلية .

٤- اهداف البحث : يمكن تلخيص اهداف البحث على النحو الآتي:

- أ- يهدف البحث الى توضيح كيفية المحافظة على الموجودات ضد الأخطار بكل أشكاله في المصارف التجارية عن طريق تحديد وتشخيص مدى توفر مستوى تطبيق المقومات الإدارية والمالية الأساسية للرقابة الداخلية.
- ب- بيان الدور الاساسي لنظام الرقابة الداخلية في كشف حالات الفساد المالي ضمن نطاق عمل المصارف التجارية .
- ج- تحديد المعوقات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية في المصارف التجارية .
- د- تسليط الضوء على المفاهيم الرقابية واهميتها بالنسبة للقيادات الادارية لضمان اتخاذ القرارات السليمة في المصارف التجارية .

هـ- تحسين أساليب العمل الرقابي على مختلف المستويات في المصارف التجارية بأفضل صورة ممكنة .

٥- اسلوب البحث (منهج البحث) :

تم تحديد المصارف التجارية العاملة في محافظة السليمانية كي تكون مجتمعاً للبحث ، وذلك باستخدام المنهج الوصفي استناداً إلى الوثائق الرسمية والرسائل الجامعية والدوريات والكتب المتخصصة.

٦- عينة البحث :

تم اختيار (خمس من المصارف التجارية العاملة في محافظة السليمانية) كعينة للبحث واختيار الكوادر المصرفية فيها باعتبارهم القائمون على النظام المحاسبي .

٧- اداة البحث :

تم استخدام استمارة الاستبانة وذلك بالاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي لاختبار فروض البحث وتحليل البيانات يتم استخدام البرنامج الاحصائي (spss).

جدول (١) يوضح مقياس ليكارت الخماسي

الصنيف	لاأتفق مطلقاً	لاأتفق	محايد	أتفق	أتفق تماماً
الدرجة	١	٢	٣	٤	٥

٨- حدود البحث :

شمل حدود البحث المكانية في عينة من المصارف التجارية العاملة في محافظة السليمانية وتحددت الفترة الزمانية بالمعايشة الميدانية في المصارف المبحوثة من ٢٠١٧/٧/١٩ ولغاية ٢٠١٧/٨/٤ ويعود السبب في ذلك الى امكانية السيطرة على عملية جمع الاستثمارات .

٩- هيكل البحث :

لغرض التحقق من الفرضيات والتوصل الى هدف البحث تم تقسيمه الى اربعة مباحث حيث تناول المبحث الاول المفاهيم الاساسية للرقابة الداخلية والمبحث الثاني تطرق الى محددات الرقابة الداخلية ضمن اجراءات الانظمة المحاسبية المصرفية ، في حين خصص المبحث الثالث للجانب التطبيقي (العملي) من البحث اما المبحث الرابع فقد تناول جملة الاستنتاجات والتوصيات التي التوصل اليها البحث.

الدراسات السابقة :

١- دراسة (هلدي والغبان، ٢٠٠٩) بعنوان "دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني" تناولت الدراسة الى التعرف على الرقابة الداخلية وأساليبها لبيان مدى مساهمتها في تحقيق السلامة المصرفية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني ، وخلص البحث الى الحاجة لرقابة داخلية فعالة تواكب التطورات في بيئة تكنولوجيا المعلومات بالشكل الذي يسهل من إمكانية تكاملها مع الأنظمة المعلومات الادارية والمالية وكذلك يساعد في تحقيق كل من ضمان صحة ومصداقية المعلومات المعدة من قبل المصارف وكذلك تحقيق كفاءتها وفعاليتها في بناء رقابة داخلية فعالة والاهتمام بأنظمة الاتصالات والمعلومات وأنشطة الرقابة وانتهاء بالمراقبة المستمرة على عمليات المصارف.

٢-دراسة (العروطي ، ٢٠١٣) بعنوان "مدى فاعلية انظمة الرقابة الداخلية في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم " هدفت الدراسة على مدى تطبيق المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الاردن لانظمة الرقابة الداخلية بفاعلية بالاضافة الى التعرف على مكونات نظام الرقابة الداخلية وقياس مدى تأثير كل منها على هذه المنشآت ، وتوصلت الدراسة الى ان تقوم الجهات الرقابية والتشريعية بتطوير وزيادة التشريعات والقوانين التي من شأنها ان تزيد من التزام تلك المنشآت بتطبيق انظمة رقابية داخلية فاعلة.

٣- دراسة (عزالدين ، ٢٠١٥) بعنوان أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية على أداء المدقق الداخلي هدفت الدراسة الى بيان اثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية على اداء المدقق الداخلي من خلال دور الوسيط لخصائص التدقيق الداخلي في الجامعات الاردنية الخاصة وخلصت البحث الى وجود فاعلية نظام الرقابة الداخلية بمقوماته (تقييم المخاطر والمعلومات ، والاتصالات) على أداء المدقق الداخلي في جامعات الاردنية، واوصلت الدراسة بضرورة ان يكون نظام الرقابة الداخلية في الجامعات الاردنية الخاصة مبسطاً ومفهوماً ومكتوب من حيث الممارسة والتطبيق خالياً من التعقيد مع ضرورة توفير المرونة والتركيز على فحص ضوابط الرقابة الداخلية المحاسبية وتقويمها من المدقق الداخلي وتحديد مخاطر الرقابة الداخلية واتخاذ الاجراءات التدقيقية المناسبة. رغم أهمية الأبحاث والدراسات السابقة إلا أنه لوحظ تركيز معظمها على دور او اثر للرقابة الداخلية خصوصاً إذ ما أخذنا بعين الاعتبار أن هناك جوانب عديدة يمكن تناولها في موضوع مثل المحددات او العراقيل التي تواجه تحقيق الرقابة الداخلية . لذلك جاءت هذه الدراسة التي يسعى الباحثين من خلالها الى استكمال تحقيق بعض الجوانب الاخرى في موضوع الرقابة الداخلية.

المبحث الاول : المفاهيم الاساسية للرقابة الداخلية

اولاً : ماهية الرقابة الداخلية واهدافها .

مع تطور حجم المشاريع الاقتصادية زاد الاهتمام الاداري بنظام الرقابة الداخلية حتى يتمتع نظام المعلومات بخاصية السلامة والمصدقية من خلال فرض ادوات الرقابة وهذا ما تطلبه البنوك والمؤسسات المالية من اجل تاهيلها والنهوض بوضعيتها للتجاوب مع مختلف التغيرات التي تميز البيئة الحالية فنبعت الحاجة الى رقابة دائمة على اموالها و كيفية تحركها دون المساس بها و لا بقيمتها و محاولة الوفاء باهداف ادارتها والمسؤوليات الملقاة على عاتقها . (فضيلة ، ٢٠٠٧ : ١٧) .

وعليه يمكن تعريف الرقابة الداخلية بأنها هي الخطة المنظمة والطرائق التي تستعملها الوحدة الاقتصادية لحماية موجوداتها وتزويدها بالمعلومات الدقيقة والموثوقة لتحسين كفاءة التشغيلية وتشجيع الالتزام بالسياسات والاجراءات الادارية المفروضة (Rommeny &Steinbat, 2000:253) وكذلك عرف الرقابة الداخلية بانها العملية المصممة و المنفذة من قبل اولئك المكلفين بالرقابة و الادارة و الموظفين الاخرين لتوفير تأكيد معقول بشأن اهداف الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق بموثوقية تقديم التقارير المالية و فاعلية العمليات و كفاءتها و الخضوع للقوانين واللوائح المعمول بها . (IFAC, 2004 : 294) ويرى مجني على ان الرقابة الداخلية تشمل الاجراءات واساليب وبرامج عمل تنفذها الشركة لحماية موجوداتها ومواردها ولضمان سلامة

اعداد البيانات والتقارير المحاسبية وقياس درجة الاعتماد عليها وذلك في اعلان وتأكيد الكفاءة والانتاجية مع الالتزام بالسياسات الموضوعية وتحقيق الاهداف المخططة. (مجني، ٢٠١٠ : ٨).

ويضيف (العروطي) على انها مجموعة من العمليات التي تصمم وتنفذ بواسطة مجلس الادارة العليا ويتم تصميمها لتوفير تأكيدات معقولة حول تحقيق مجموعة من الاهداف التي تتعلق بإمكانية الاعتماد على القوائم المالية وفاعلية وكفاءة العمليات في المنشأة وكذلك الالتزام بالقوانين واللوائح (العروطي، ٢٠١٣ : ١٤).

ويضيف (عبدالله) و(صباح) على ان الرقابة الداخلية يحقق عديد من الاهداف والتي يمكن تلخيصها على النحو الآتي :
(عبدالله، ١٩٩٨ : ١٦٣) (صباح، ١٩٩٧ : ٢٧٣) ١- التأكد من صحة ودقة وسلامة البيانات المحاسبية والتقارير والقوائم المالية، لإمكان الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات. ٢- التأكد من أن الأعمال تسير ضمن الأنظمة والقوانين واللوائح والإجراءات المقررة ، أنها تؤدي بأفضل الطرق . ٣- العمل على تحقيق الوفرة المادي في تكاليف عمليات التنفيذ والحد من الإسراف والصرف غير المربر، والعمل على مطابقة المسائل المالية مع حدود القواعد المقررة . ٤- ضمان اتخاذ القرارات السليمة على مختلف المستويات الإدارية ، وتنفيذ هذه القرارات بأفضل صورة. ٥- الكشف عن ميزات وإبداعات أفراد المنظمة لمكافأتهم وتحفيزهم والتأكد من الحقوق والمزايا المقررة لهم مع ضمان المساواة للجميع امام القانون . ٦- زيادة الفعالية، وتحسين مستوي الكفاية الإنتاجية التي تشكل عنصراً أساسياً في نجاح المؤسسة وربحيته واستمراريتها.
ثانياً : المقومات المحاسبية والمالية للرقابة الداخلية .

يرى (غبن) ان اي قصور في مقومات او عناصر الرقابة الداخلية يؤثر بالسلب على أداء نظام الرقابة الداخلية وعلى تحقيق اهدافه ، فكلما توفرت هذه المقومات بالشكل السليم والفعال كلما ازدادت فاعلية دور الرقابة الداخلية في تحقيق أهدافها داخل المشروع . (غبن ، ٢٠١٣ : بدون الصفحة) وعليه تقوم الرقابة الداخلية على مجموعة من الدعائم او المقومات المحاسبية والمالية التي نوجزها على نحو التالي: (فضيلة، ٢٠٠٧ : ٢٥-٢٧)

١- الدليل المحاسبي: يعني وجود اساس لتقديم بيانات اجمالية لها اهمية في مجال التحليل والمقارنات اللازمة لاغراض الرقابة ، حيث يتم تقسيم هذه البيانات الى حسابات رئيسية و اخرى فرعية، كما يتم شرح كيفية تشغيل هذا الحساب وبيان طبيعية العمليات التي تسجل فيه ، ويعتمد تبويب الحسابات المستخدمة على درجة معينة من التفصيل ، تكون ضرورية لجمع البيانات لتشغيلها فيما بعد

يدويا او إلكترونياً، وايضاً لتحويلها الى معلومات تكون مفيدة لعملية اتخاذ القرارات بواسطة ادارة المنشأة. ٢- المجموعة المستندية : يتطلب تحقيق نظام جيد للرقابة الداخلية وجود دورة مستندية على درجة عالية من الكفاءة طالما انها تمثل المصدر الاساسي للقيود وادلة الاثبات، ولذلك يجب عند تصميم المستندات مراعاة النواحي القانونية والشكلية، بالاضافة الى ان يحقق المستند المعين الهدف من تصميمه وتداوله وايضا ترقيم هذه المستندات لتسهيل عملية الرقابة، وضمان عدم ازدواجية المستندات تحقيقاً للرقابة من ناحية ومنع المسؤولية المزدوجة عنها، كذلك ينبغي تمييز المستندات بالوضوح والبساطة في التصميم والاستخدام. ان انشاء الدورة المستندية يمثل اساساً يجب المحافظة عليه، فلا تتم عملية الرقابة الا بوجودها خاصة في نطاق التحميل والصرف والشراء والبيع والتخزين ، مع مراعاة خطوط السلطة والمسؤولية عند انشاءها. ٣- المجموعة الدفترية : وفق طبيعة المنظمة وانشطتها ، تعد وتجهز مجموعة دفترية متكاملة تراعي النواحي القانونية كذلك يجب مراعاة بعض المتطلبات الرئيسية

عند تجهيز المجموعة الدفترية، مثل ترقيم الصفحات قبل استعمالها لاغراض الرقابة والتركيز على اثبات العمليات وقت حدوثها كلما امكن ذلك، كذلك ينبغي ان تتميز المجموعة الدفترية بالبساطة في التصميم قصد السهولة الاستخدام والاطلاع والفهم وقدرتها على توفير البيانات المطلوبة. ٤- الوسائل الالية والالكترونية المستخدمة : اصبحت الوسائل الالية المستخدمة ضمن عناصر النظام المحاسبي داخل المصرف من العناصر الهامة في ضبط وانجاز الاعمال كما هو الحال في الآت عد النقدية المحصلة وتسجيلها، كذلك تزايدت اهمية استخدام الحاسوب الالكتروني في انجاز بعض خطوات الدورة المحاسبية وتحليل البيانات والمعلومات سواء بغرض اعدادها او الافصاح عنها، وان التوسع في استخدام هذه الادوات من شأنه تدعيم الدور الرقابي للنظام المحاسبي المستخدم. ٥- الجرد الفعلي للاصول : تتميز بعض عناصر الاصول المملوكة للوحدة الاقتصادية، بإمكانية جردها الفعلي كالنقدية بالخزينة والمخزون بأنواعه الثلاثة والاوراق المالية والتجارية ومعظم عناصر الاصول الثابتة كالاراضي المباني، السيارات ، والالات والاثاث. كما وان نتائج الجرد الفعلي ومقارنتها بالارصدة الحسابية التي تشملها السجلات المحاسبية ، انما يوضح نتائج عمليات الرقابة على تلك الاصول.

ويضيف (عباش) ان المقومات المحاسبية والمالية لنظام الرقابة الداخلية تمثل الآتي (عباش، ٢٠١٤ : ١٦٢)

١- هيكل تنظيمي كفاء. ٢- وجود سياسات واجراءات لحماية الاصول. ٣- وجود اجراءات للتحقق من صحة ودقة البيانات والتقارير المحاسبية. ٤- وجود اجراءات لزيادة كفاءة وتشجيع الالتزام بالسياسات الموضوعه. ٥- وجود نظام محاسبي كفاء وفعال. ٦- وجود قسم او ادارة للرقابة الداخلية. ٧- الاعتماد على البرامج المحاسبية الآلية المتكاملة.

الثالث: مكونات نظام الرقابة الداخلية .

يكتسب تقرير لجنة COSO اهمية بالغة كونه يحدد اهم مكونات نظام الرقابة الداخلية والذي يعتمد عليه باقي مكونات هيكل الرقابة (Boynton,2001:329) (الجرد ، ٢٠١٣ : ٢٢٥-٢٢٦) ويتكون من العناصر التالية : ١- بيئة الرقابة : تتضمن بيئة الرقابة الاحداث والسياسات والاجراءات التي تعكس التوجه العام للادارة العليا ومجلس الادارة حول الرقابة الداخلية وان اساس الرقابة الداخلية هي البيئة التي يتواجد فيها الرقابة الداخلية وتشير بيئة الرقابة الى القيم الاخلاقية والامانة والكفاءة لدى الادارة والموظفين في المنشأة . ان وجود بيئة الرقابة قوية تؤدي الى فعالية بقية عناصر نظام الرقابة الداخلية لذا تعد بيئة الرقابة اهم عنصر من نظام الرقابة الداخلية , ان من اهم الجوانب في بيئة الرقابة هو توجهات وتصرفات الادارة اذا كانت الادارة لا تطبق السياسات والاجراءات فان هذا يؤثر بصورة فعالة على تحقيق المخاطر. ٢- تقييم المخاطر : هي عملية تقوم بها ادارة الشركة لتحديد مخاطر الاعمال المرتبطة في القوائم المالية سواء كانت من مصادر خارجية او داخلية وذلك لتحديد الاستجابات المناسبة لهذه المخاطر ونتائج هذه الاستجابات ان الهدف من تقييم المخاطر المرتبطة بالتقارير المالية يمكن في تحديد وتحليل ادارة المنشأة للمخاطر المتعلقة باعداد القوائم المالية ومدى الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية. (العرموطي ، ٢٠١٣ : ٢٣-٢٩) وكذلك لتحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية يجب تحديد وتحليل المخاطر المتعلقة وتشكيل اساس لتحديد الكيفية التي يجب ان تدار فيها المخاطر (Lindow & Race,2002:31). ٣- الانشطة الرقابية وتكون من فصل وتوزيع الواجبات والهدف الاساسي من فصل الواجبات هي من اجل تقليل فرص ارتكاب التحريفات المادية واخفاء اثارها ، بحيث ان من متطلبات الرقابة الداخلية الجيدة يجب ان لا يكون الشخص مسؤولا عن أكثر من واجب ضمن نطاق عمله (Steinbat, Rommeny&2006:212). ٤- نظم المعلومات والاتصال : تصبح الرقابة الداخلية قليلة الفعالية مالم يتوافر فيها مجموعة

من الخصائص وعلى النحو الآتي (COSO,2013:3:7) أ- وجود نظام معلومات جيدة التي يمتاز بالدقة والمرونة والشمولية واسترجاع البيانات في الوقت المناسب. ب- وجود نظام محاسبي سليم ومكتوب التي يبين الحسابات الرئيسية والفرعية وبيان كيفية التعامل معها. ج- وجود نظام يشمل اثبات العمليات الحسابية فور حدوثها ، و عرض القيود بالوثائق الشبوتية. د- وجود نظام للتسويات والمطابقات الدورية من العمليات الحسابية . هـ- وجود خطة منظمة لدى المصرف لمواجهة حالات الطوارئ والظروف غير الطبيعية. ٥- المراقبة: هي عبارة عن عملية تصمم لتقييم فعالية اداء نظام الرقابة الداخلية وتتضمن تقييم كل من تصميم وتنفيذ الرقابة في الوقت المناسب وعمل اجراءات تصحيحية وتعديل على النظام اذا كان تقييم الرقابة الداخلية غير جيد يتم تقييم المعلومات بخصوص نظام الرقابة الداخلية المزودة من مصادر عديدة مثل الدراسات التي تقوم بها الادارة حول نظام الرقابة وتقرير المدقق الداخلي وتقارير المنظمات والمعلومات الواردة من الموظفين التشغيلين (العرموطي، ٢٠١٣ : ٣٠). ويرى (Cashell) في وصف هيكل الرقابة الداخلية على أنها هي مجموعة من السياسات والاجراءات التي تسعى نحو تحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية ويتكون من ثلاثة مكونات وهي أ- البيئة الرقابية . ب- النظام المحاسبي .ج- الاجراءات الرقابية. (Cashell,1995 , 11) .

المبحث الثاني : محددات الرقابة الداخلية ضمن اجراءات الانظمة المحاسبية المصرفية

أولاً: اجراءات النظام المحاسبي في المصارف التجارية .

تقوم المصارف وفقاً لطبيعتها المحاسبية المتخصصة بإتباع القواعد التالية في تنفيذ معاملاتها والقيود في سجلاتها لضمان ضبط حركة الأموال منها : (شاهين ، ٢٠١٤ : ٣٣) ١- يقوم كل قسم من أقسام المصرف بتنظيم عملياته وتحديد مستنداته وكشوفاته وسجلاته المساعدة التي يسجل بها العمليات المدنية والدائنة المنفذة خلال اليوم بصورة انفرادية ويتم تدقيقها والتأكد من سلامة ما تتضمنه من معاملات. ٢- يتم إثبات القيود في اليوميات المساعدة لدى كل قسم من واقع مستندات القيد الأولى ثم تنظم ملاحق يومية وترسل إلى قسم المحاسبة في نفس اليوم لاجراء المطابقات والتأكد من سلامة العمل المنفذ. ٣- إذا تبين وجود اختلاف بين المبالغ المسجلة في الملاحق اليومية مع المسجل في اليوميات المساعدة يتم البحث عن أسباب الفروقات ومعالجتها بالتنسيق مع قسم المحاسبة بالفرع. ٤- يمسك كل قسم من الأقسام كل حسب اختصاصه حسابات الأستاذ المساعد للعمليات العائدة له والمدونة في اليوميات لديها. ٥- يقوم قسم المحاسبة في كل فرع بإعداد ميزان مراجعة يومي للحسابات الرئيسية ويرسل إلى الإدارة العامة للمحاسبة بالمركز الرئيسي للمصرف.

ثانياً: محددات الرقابة الداخلية في المصارف التجارية .

تساهم نظام الرقابة الداخلية في ضمان وصحة ومصداقية المعلومات المنتجة من قبل الوحدات الاقتصادية وتقديمها الى الادارة وكما يجب ان يؤخذ بنظر الاعتبار عند تصميم نظام الرقابة الداخلية داخل الوحدات الاقتصادية الكلفة والمنفعة المترتبة عليها (Bodnar & Hopwood, 2004:108) و بسبب اعتماد الرقابة الداخلية على العنصر البشري فانها بالتالي معرضة لوجود عيوب في التصميم واطفاء في تفسيرات وسوء الفهم والاستغلال فقد تحدث نتيجة عدم فهم الموظف للتعليمات والاجراءات او سوء الحكم الشخصي للموظف او عدم العناية في تأدية الوظيفة او الجهد البدني كما ان فلسفة الرقابة الداخلية

تعتمد على اساس انه من الصعوبة ان يتفق شخصين او اكثر بغرض التلاعب في السجلات المحاسبية وقد تكون المحددات اكثر حدة مما يتصور وذلك من خلال قيام الادارة العليا نفسها بالتحايل على نظام الرقابة وعمل اخطاء عمدية و اخفاءها . (توماس و هنكى، ٢٠٠٣ : ٣٧٢-٣٧٣) ويضيف (التميمي) ان نظام للرقابة الداخلية ربما لايعمل بصورة مرضية بسبب وجود بعض من المحددات والاسباب ومنها (التميمي، ٢٠٠٤ : ٨٨)

- ١- احتمال الخطأ البشري الناتج عن الإهمال، والسهو، والخطأ في الحكم، وسوء الفهم للتعليمات.
 - ٢- ان تكلفة الرقابة الداخلية يجب ان لا تزيد عن العوائد التي يتوقع الحصول عليها من تطبيقها.
 - ٣- احتمال تحطي الرقابة الداخلية من خلال اتفاق عضو في الإدارة أو موظف مع أطراف خارجية أوداخلية .
 - ٤- إمكانية أن شخصاً مسؤولاً أو أن الإدارة العليا تقوم بإساءة استعمال سلطتها و تحطي إجراءات الرقابة الداخلية .
 - ٥- امكانية ان تصحح الاجراءات الرقابية غير كافية للغرض الذي أنشأه من اجله نظرا للتغيرات في الظروف , وتوسيع نشاط الوحدة الاقتصادية .
 - ٦- تركيز معظم إجراءات الرقابة الداخلية على المعاملات الاعتيادية وليس على المعاملات غير الاعتيادية.
- ومما سبق يرى الباحثين انه بالإضافة الى ما ذكر من محددات توجد هناك وخاصة في قطاع المصارف التجارية محددات اخرى التي تواجه نظام الرقابة الداخلية ومنها

- ١- التأمين على الموجودات ضد الأخطار بكل أشكاله وكذلك التأمين على العاملين الذين يتعاملون بالموجودات النقدية والقابلة للتحويل، حيث أن عملية التأمين سوف تعمل على التقليل من خطورة الخسارة الناجمة عن الإخطار المؤمن ضدها وليس العمل على عدم وقوعها .
- ٢- عدم الجرد والتي يقصد به الجرد المفاجيء والجرد المستمر كي يحقق الجرد أهدافه يجب أن ينفذ بطريقة سليمة أي أنه يجب أن لا يشرك في لجان الجرد أي من الموظفين الذين يتم جرد ما بعهدتهم من الموجودات، إن الجرد المفاجيء يعمل على الكشف عن أية تصرفات غير سليمة في العهدة، إضافة لما له من آثار معنوية يعمل على منع وقوع التصرفات غير السليمة أو الحد من وقوعها ومطابقة نتائج الجرد مع السجلات .
- ٣- عدم وجود مجموعة من السياسات والإجراءات اللازمة لحماية الأصول وضمان صحة البيانات والتقارير المحاسبية ووجود إجراءات للضبط الداخلي بين الاقسام المختلفة ومجموعة من التقارير بين تلك الاقسام ووجود تعاون بينها، ووجود إجراءات للتحقق من صحة المعلومات والتقارير المحاسبية والتي تعتمد على صحة تسجيل العمليات وتشغيلها من خلال الدورة المحاسبية ويتطلب ذلك تقسيم العمل مع وجود تدقيق لكل عملية من الناحية المستندية أو من ناحية تسجيلها ووجود إدارة مستقلة للتدقيق تؤدي دوراً كبيراً في هذا الشأن.
- ٤- ضعف أغلب العناصر والمقومات الإدارية والمالية الأساسية للرقابة الداخلية .
- ٥- عدم وضوح النظام الرقابي وفهمه من قبل كل من المديرين او المدراء والمؤوسين أحد الركائز اساسية لفشل الرقابة الداخلية كما ان التغيرات التنظيمية التي تحدث داخل المصارف التجارية و مواقف الادارة يمكن أن تؤثر أثراً عميقاً في فاعلية الرقابة الداخلية وفي الموظفين المعنيين باعمال الرقابة الداخلية .

المبحث الثالث : الجانب التطبيقي (العملي) من البحث

يتناول هذا المبحث عرض لأداة البحث وكذلك تحليل خصائص واستجابات افراد عينة البحث حيث تم اختيار خمس (٥) مصارف تجارية في محافظة السليمانية كي تكون عينة مجتمع للبحث .

١- وصف عينة مجتمع البحث : تم اختيار عينة من (٥) خمس مصارف تجارية عاملة في محافظة السليمانية بوصفها عينة للبحث .
أ- توزيع الاستثمارات على عينة البحث الموزع والمتسلم : لقد بلغ عدد استثمارات الاستبانة (٦٥) استمارة موزعة على المصارف التجارية المبحوثة مما تطلب كثيراً من الوقت والجهد بعد أن اعتمد الباحثين اسلوب المقابلات الشخصية مع معظم أفراد عينة البحث وذلك لتوضيح فقرات الاستبانة وكان عدد المسترجع والصالح للتحليل الإحصائي (٥٨) استمارة ، ويوضح الجدول رقم (٢) اعداد الاستثمارات الموزعة والمستلمة في مصارف المبحوثة وكذلك النسبة المئوية للمستلم منها .

الجدول (٢)

اعداد الاستثمارات الموزعة والمستلمة في المصارف المبحوثة

اسم المصرف	عدد الاستثمارات الموزعة	عدد الاستثمارات المستلمة	%
مصرف الاستثمار العراقي	١٢	١٠	٨٣
مصرف آشور الدولي للإستثمار	٩	٨	٨٩
مصرف اربيل للاستثمار والتمويل	١٨	١٧	٩٤
مصرف موصل للتنمية والاستثمار	٨	٧	٨٨
مصرف تانجرو التجاري	١٨	١٦	٨٩
المجموع	٦٥	٥٨	٨٩

المصدر من اعداد الباحثين

ب- اختبار مصداقية البيانات: تم تحليل مدى توفر الثبات الداخلي (المصدقية) في استبانة الدراسة الذي يبين قوة الترابط او التماسك بين فقرات الاستبانة ووفقاً للجدول التالي:

الجدول (٣)

اختبار مصداقية اداة البحث

المتغيرات	عدد العبارات	الثبات	الصدق
المتغير الاول	14	0.79	0.89
المتغير الثاني	١٤	0.82	0.91
المجموع	٢٨	0.88	0.94

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في استمارة الاستبانة وقد استخرجت النتائج باستخدام برنامج spss

ويتضح من الجدول اعلاه توفر الثبات و الصدق في اداة البحث، والذي بلغ و لجميع اسئلة الاستبانة بنسبة حوالي (88٪ و 94٪) على التوالي لعينة الدراسة، و لجميع اسئلة المتغير الاول (اهداف الرقابة الداخلية) بنسبة حوالي (79٪ و 89٪) على التوالي، و ايضا لجميع اسئلة المتغير الثاني (المحددات التي تواجه نطاق عمل نظم الرقابة الداخلية) بنسبة حوالي (82٪ و 91٪) على التوالي، مما يعني ان الاداة تتصف بقيمة ثبات و صدق عالية جدا بمجموعها وهي كذلك في تفصيلها و كما مبين في الجدول المذكور.

ج- الاحصاء الوصفي لبيانات الديموغرافية (المحور الاول):

الجدول (٤) توزيع أفراد عينة البحث حسب الجنس

ت	الجنس	العدد	النسبة %
1	ذكر	22	38
2	أنثى	36	62
المجموع		58	100

المصدر: spss الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في استمارة الاستبانة وقد استخرجت النتائج باستخدام برنامج يتضح من الجدول (٤) أن نسبة الذكور بلغت (38٪)، يقابله نسبة الاناث (62٪)، مما يشير إلى أن النسبة الأكبر من افراد عينة البحث هم من الاناث .

الجدول (٥)

توزيع أفراد عينة البحث حسب العمر

ت	العمر	العدد	النسبة %
1	٢٠ - ٢٩	26	٤٥
٢	٣٠ - ٣٩	20	٣٤
٣	٤٠ - ٤٩	8	١٤
٤	٥٠ فأكثر	4	٧
المجموع		58	100

المصدر: spss الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في استمارة الاستبانة وقد استخرجت النتائج باستخدام برنامج يمكن ملاحظة التوزيع الطبيعي من حيث الفئات العمرية لأفراد عينة البحث من الجدول (٥) حيث أن أعلى نسبة من أفراد عينة البحث تقع أعمارهم ضمن الفئات العمرية (من ٢٠ الى ٢٩ سنة)، حيث بلغت نسبتهم (٤٥ ٪)، تليها الفئة العمرية (من ٣٠ الى ٣٩ سنة)، إذ بلغت نسبتها (٣٤ ٪)، وتليها فئة (٤٠ - ٤٩) وبنسبة (١٤ ٪) وبعدها الفئة العمرية الاخيرة بنسبة (٧ ٪).

الجدول (٦)

توزيع أفراد عينة البحث حسب التحصيل العلمي

ت	التحصيل العلمي	العدد	النسبة %
1	دبلوم عالي	5	٩
٢	بكالوريوس	36	٦٢
٣	دبلوم فني	13	٢٢
٤	اعدادية	4	٧
المجموع		58	100

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في استمارة الاستبانة وقد استخرجت النتائج باستخدام برنامج spss

يتبين من الجدول (٦) أن غالبية أفراد عينة البحث من ذوي شهادة البكالوريوس بنسبة ٦٢٪ ، وبعدها (دبلوم فني) و بنسبة (٢٢٪) وبعدها شهادة الدبلوم العالي وبنسبة (٩٪) .

الجدول (٧)

توزيع أفراد عينة البحث حسب التخصص العلمي

ت	التخصص العلمي	العدد	النسبة %
1	محاسبة	33	٥٧
٢	ادارة اعمال	6	١٠
٣	اقتصاد	5	٩
٤	احصاء	2	٣
٥	حاسبات	3	٥
٦	اخرى	9	١٦
المجموع		58	100

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في استمارة الاستبانة وقد استخرجت النتائج باستخدام برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول (٧) بان نسبة المختصين في المحاسبة قد بلغ ٥٧٪، وبعدها جاءت تخصص ادارة اعمال بنسبة ١٠٪ ويلبها تخصص الاقتصاد بنسبة ٩٪ وبينما تخصصات اخرى فقد بلغ بنسبة ١٦٪ وهكذا بالنسبة للتخصصات الاخرى .

الجدول (٨)

توزيع أفراد عينة البحث حسب العنوان الوظيفي

ت	العنوان الوظيفي	العدد	النسبة %
1	مدير	6	١١
٢	م.مدير	5	٧
٣	مدقق	12	21
٤	محاسب	19	33
٥	م.مدقق	8	14
٦	ملاحظ	3	5
7	امين صندوق	5	9
	المجموع	58	100

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في استمارة الاستبانة وقد استخرجت النتائج باستخدام برنامج spss

يوضح الجدول (٨) افراد عينة البحث حسب العناوين الوظيفية حيث يلاحظ ان نسبة كبيرة من افراد عينة البحث يمثلون عناوين (مدققين ، محاسبين ، معاونو مدققين) وينسب متتالية (٢١٪، ٣٣٪، ١٤٪) على التوالي .

الجدول (٩)

توزيع أفراد عينة البحث حسب سنوات الخبرة

ت	سنوات الخبرة	العدد	النسبة %
1	1 - 9	٢٨	٤٨
٢	10 - 19	١٨	٣١
٣	20 - 29	٩	١٦
٤	فاكثر 30	٣	٥
	المجموع	58	100

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في استمارة الاستبانة وقد استخرجت النتائج باستخدام برنامج spss

يتضح من الجدول (٩) ان غالبية افراد عينة البحث من ذوي خدمة بين (١-٩) سنة حيث بلغت نسبتهم ٤٨٪ تليها الفئة من ذوي خدمة ما بين (١٠-١٩) سنة و بنسبة (٣١٪) من افراد العينة البحث وبعدها جاءت فئة (٢٠-٢٩) سنة خبرة وبنسبة ١٦٪ وهكذا بالنسبة للفئات الاخرى .

د - الاحصاء الوصفي للمحور الثاني:

١ - الاحصاء الوصفي للمتغير الاول (اهداف الرقابة الداخلية):

الجدول (١٠): يوضح الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات متغير اهداف الرقابة الداخلية

الانحراف المعياري	المتوسط	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق مطلقاً	الانحراف المعياري
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	
		%	%	%	%	%	
0.77	4.48	35.00	18.00	4.00	0.00	1.00	X1
		60.3	31.0	6.9	0.0	1.7	
0.59	4.53	34.00	21.00	3.00	0.00	0.00	X2
		58.6	36.2	5.2	0.0	0.0	
0.46	4.69	40.00	18.00	0.00	0.00	0.00	X3
		69.0	31.0	0.0	0.0	0.0	
0.79	4.43	34.00	17.00	5.00	2.00	0.00	X4
		58.6	29.3	8.6	3.4	0.0	
0.65	4.55	36.00	19.00	2.00	1.00	0.00	X5
		62.1	32.8	3.4	1.7	0.0	
0.68	4.47	32.00	22.00	3.00	1.00	0.00	X6
		55.2	37.9	5.2	1.7	0.0	
0.52	4.64	38.00	19.00	1.00	0.00	0.00	X7
		65.5	32.8	1.7	0.0	0.0	
0.86	4.26	28.00	20.00	7.00	3.00	0.00	X8
		48.3	34.5	12.1	5.2	0.0	
0.94	4.19	26.00	21.00	9.00	0.00	2.00	X9
		44.8	36.2	15.5	0.0	3.4	
0.80	4.14	19.00	31.00	6.00	1.00	1.00	X10
		32.8	53.4	10.3	1.7	1.7	
1.13	4.00	24.00	21.00	4.00	7.00	2.00	X11
		41.4	36.2	6.9	12.1	3.4	
0.97	4.02	22.0	21.0	9.0	6.0	0.0	X12
		37.9	36.2	15.5	10.3	0.0	
0.96	4.03	23.0	18.0	14.0	2.0	1.0	X13
		39.7	31.0	24.1	3.4	1.7	
0.91	4.29	31.0	16.0	9.0	1.0	1.0	X14
		53.4	27.6	15.5	1.7	1.7	
0.42	4.34	422.0	282.0	76.0	24.0	8.0	مجموع
		52.0	34.7	9.4	3.0	1.0	

يتضح من الجدول (١٠)، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والاتجاه لكل الفقرات المتعلقة بالمتغير الاول (اهداف الرقابة الداخلية) من الخور الاول، أن نسبة الوسط الحسابي على مستوى العام لهذا الخور بلغ (٤,٣٤) والانحراف المعياري البالغ (٠,٤٢)، والاتجاه العام لهذا الخور نحو (اتفق).

وتبين أن الوسط الحسابي على المستوى العام في هذا المحور أكبر من الوسط الحسابي الفرضي للمقياس (٣)، وهذا يدل على موافقة أفراد المجتمع البحث أن وجود التأثير اهداف الرقابة الداخلية لها أهمية كبيرة لعينة البحث وبنسبة (86.7 %) عند مستوى (اتفق واتفق تماماً)، وفقاً لوجهة نظرهم، وكما أن نسبة (9.4%) من أفراد عينة البحث محايدين من ذلك، وأن نسبة (4.0%) عند مستوى (لا اتفق ولا اتفق مطلقاً). أما بالنسبة لكل سؤال على حدة ضمن التأثير المثالي يمكن تلخيص شرحه في الآتي:

بالنسبة للفقرة (X3) يظهر أعلى نسبة للوسط الحسابي وبلغ (4.69) ويدل هذا أكبر من الوسط الحسابي الفرضي للمقياس (٣) وهذا يعني اتفاق عليها، أما بالنسبة للانحراف المعياري بلغ (0.46)، وأشارة هذه الفقرة الى أن نسبة (100%) عند مستوى (اتفق واتفق تماماً) هي أعلى نسبة من استجابات أفراد عينة البحث. وأيضاً بالنسبة للفقرة (X7) وهي أعلى نسبة بالمرتبة الثانية بعد الفقرة (X3)، أن نسبة (4.64) للوسط الحسابي وهذا يعني موافقة أفراد عينة البحث وأكبر من الوسط الحسابي الفرضي للمقياس (٣)، ونسبة الانحراف المعياري بلغ (0.52)، وأشارة هذه الفقرة إلى أن نسبة (98.3%) عند مستوى (اتفق واتفق تماماً) يظهر أعلى نسبة من استجابات أفراد عينة البحث، ونسبة (١,٧%) عند مستوى (غير متأكد). وهكذا للفقرات الاخرى على التوالي بنفس ترتيب الفقرتين السابقتين في ضوء أعلى نسبة للوسط الحسابي الى أقل نسبة .

٢- الاحصاء الوصفي للمتغير الثاني (المحددات التي تواجه نطاق عمل نظم الرقابة الداخلية):

الجدول (١١) يوضح الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المتغير المحددات التي تواجه نطاق عمل نظم الرقابة

الداخلية

الانحراف المعياري	المتوسط	الاتجاه					الخور
		اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق مطلقاً	
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	
		%	%	%	%	%	
0.80	4.26	25.00	26.00	4.00	3.00	0.00	X1
		43.1	44.8	6.9	5.2	0.0	
0.72	4.22	22.00	28.00	7.00	1.00	0.00	X2
		37.9	48.3	12.1	1.7	0.0	
0.79	4.41	32.00	20.00	5.00	0.00	1.00	X3
		55.2	34.5	8.6	0.0	1.7	
1.05	4.03	23.00	22.00	7.00	4.00	2.00	X4
		39.7	37.9	12.1	6.9	3.4	
0.70	4.43	31.00	22.00	4.00	1.00	0.00	X5

		53.4	37.9	6.9	1.7	0.0	
0.91	4.03	19.00	27.00	8.00	3.00	1.00	X6
		32.8	46.6	13.8	5.2	1.7	
0.75	4.53	36.00	20.00	0.00	1.00	1.00	X7
		62.1	34.5	0.0	1.7	1.7	
0.79	4.09	20.00	24.00	13.00	1.00	0.00	X8
		34.5	41.4	22.4	1.7	0.0	
0.97	4.14	26.00	19.00	9.00	3.00	1.00	X9
		44.8	32.8	15.5	5.2	1.7	
1.17	3.79	17.00	26.00	5.00	6.00	4.00	X10
		29.3	44.8	8.6	10.3	6.9	
1.02	4.12	25.00	22.00	6.00	3.00	2.00	X11
		43.1	37.9	10.3	5.2	3.4	
1.07	3.86	21.0	16.0	14.0	6.0	1.0	X12
		36.2	27.6	24.1	10.3	1.7	
1.08	3.79	17.0	23.0	8.0	9.0	1.0	X13
		29.3	39.7	13.8	15.5	1.7	
0.87	4.00	17.0	29.0	7.0	5.0	0.0	X14
		29.3	50.0	12.1	8.6	0.0	
0.51	4.12	331.0	324.0	97.0	46.0	14.0	مجموع
		40.8	39.9	11.9	5.7	1.7	

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في استمارة الاستبانة وقد استخرجت النتائج باستخدام برنامج spss

يتضح من الجدول (١١)، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لكل الفقرات المتعلقة بالمتغير الثاني المحددات التي تواجه نطاق عمل نظم الرقابة الداخلية) من المحور الثاني، أن معدل او متوسط الوسط الحسابي على مستوى العام لهذا المحور بلغ (٤,١٢) والانحراف المعياري البالغ (٠,٥١)، والاتجاه العام لهذا المحور نحو(اتفق).

كذلك أن الوسط الحسابي على المستوى العام في هذا المحور أكبر من الوسط الحسابي الفرضي للمقياس(٣)، وهذا يدل على موافقة أفراد مجتمع البحث أن وجود تأثير المحددات التي تواجه نطاق عمل نظم الرقابة الداخلية لها أهمية كبيرة لعينة البحث ونسبة (80.7 %) عند مستوى (اتفق واتفق تماماً)، وفقاً لوجهة نظرهم، وكما أن نسبة (11.9%) من أفراد عينة البحث محايدين من ذلك، وأن نسبة (7.4%) عند مستوى (لا اتفق ولا اتفق مطلقاً). أما بالنسبة لكل سؤال على حدة ضمن التأثير المثالي يمكن تلخيص شرحه في الآتي:

بالنسبة للفقرة (X7) يظهر أعلى نسبة للوسط الحسابي وبلغ (4.53) ويدل هي أكبر من الوسط الحسابي الفرضي للمقياس (٣) وهذا يعني انه هناك اتفاق عليها، أما بالنسبة للانحراف المعياري بلغ (0.75)، وأشارة هذه الفقرة الى أن نسبة (96.6%) عند مستوى (اتفق واتفق تماماً) هي أعلى نسبة من استجابات أفراد عينة البحث، ونسبة (3.4%) عند مستوى (لا اتفق و لا اتفق مطلقاً). وأيضاً بالنسبة للفقرة (X5) وهي أعلى نسبة بالمرتبة الثاني بعد الفقرة (X7)، أن نسبة (4.43) للوسط الحسابي

وهذا يعني موافقة أفراد العينة البحث وأكبر من الوسط الحسابي الفرضي للمقياس (٣)، ونسبة الانحراف المعياري بلغ (0.70)، وتشير هذه الفقرة إلى أن نسبة (91.3%) عند مستوى (أتفق وأتفق تماماً) يظهر أعلى نسبة من إستجابات أفراد عينة البحث، ونسبة (1.7%) عند مستوى (لا أتفق و لا أتفق مطلقاً)، ونسبة (6.9%) عند مستوى (محايد). وهكذا للفقرات الاخرى على التوالي بنفس ترتيب الفقرتين السابقتين في ضوء أعلى نسبة للوسط الحسابي الى أقل نسبة .

٢- اختبار فرضيات البحث:

أ- اختبار فرضية العلاقة :

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تحقيق اهداف الرقابة الداخلية و وجود المحددات التي تواجه نطاق عمل نظم الرقابة الداخلية في المصارف التجارية .

الجدول (١٢)

يوضح نتائج الارتباط للفرضية الاولى في البحث

المتغيرات	المحددات التي تواجه نطاق عمل نظم الرقابة الداخلية
اهداف الرقابة الداخلية	مقدار العلاقة ٦٠٧.٠
	مستوى المعنوية 0.000

المصدر: spss الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في استمارة الاستبانة وقد استخرجت النتائج باستخدام برنامج

يتضح من الجدول (١٢)، مقدار العلاقة او الارتباط بين اهداف الرقابة الداخلية و المحددات التي تواجه نطاق عمل نظم الرقابة الداخلية ، و مستوى المعنوي المتعلقة بهذا المحور، بما ان مستوى المعنوية يساوي (٠,٠٠٠) والذي اقل من دلالة الاحصائية الذي تم اعتمادها لغاية هذه الدراسة وهو (٠,٠٥) و لذلك نرفض فرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة، اي توجد علاقة معنوية موجبة وقوية ذات دلالة احصائية بين اهداف الرقابة الداخلية و المحددات (المشاكل) التي تواجه نطاق عمل نظم الرقابة الداخلية.

ب- اختبار فرضية الاثر:

اختبار فرضية " لا يوجد تأثير ذات دلالة احصائية للمحددات التي تواجه نطاق عمل نظم الرقابة الداخلية في المصارف التجارية على اهداف الرقابة الداخلية"، بناء على نتائج تحليل الانحدار التي اكدت على وجود تأثير معنوي للمحددات التي تواجه نطاق عمل نظم الرقابة الداخلية في المصارف التجارية و المعنوية كما مبين في الجداول التالي:

الجدول (١٣) يوضح نتائج الاثر لاختبار الفرضية الثانية في البحث

المتغير	R ²	اختبار t		اختبار F	
		مستوى المعنوي	المحتسبة	مستوى المعنوي	المحتسبة
المحددات التي تواجه نطاق عمل نظم الرقابة الداخلية	٣٧%	٥,٧١	٣٢,٦	0.000	٠,٤٩

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين باعتماد على البيانات الواردة في استمارة الاستبانة وقد استخرجت النتائج باستخدام برنامج spss

من الجدول (١٣) يمكن تحديد التغيرات في اهداف الرقابة الداخلية كدالة لاثري في المتغير المحددات التي تواجه نطاق عمل نظم الرقابة الداخلية، و اظهرت نتائج التحليل الاحصائي بوجود تأثير ذات دلالة الاحصائية بين اهداف الرقابة الداخلية و المحددات التي تواجه نطاق عمل نظم الرقابة الداخلية ، بمعامل التحديد (R^2) بلغ (٠,٣٧)، وتؤكد معنوية هذا التأثير بقيمة F المحسوبة والتي بلغت (٣٢,٦)، وان قيمة (P-value) لهذا الاختبار يساوي (٠,٠٠٠) والذي اصغر من قيمة دلالة الاحصائية وهذا يؤكد عدم صحة قبول فرضية العدم وعالية ترفض الفرضية الصفرية ، وتقبل الفريضة البديلة التي تنص على: - " النموذج معنوي ذات دلالة الاحصائية". ويستخدم اختبار t لتقييم معنوية تأثير المحددات التي تواجه نطاق عمل نظم الرقابة الداخلية على اهداف الرقابة الداخلية، و يمكن نقارن قيمة مستوى المعنوي (P-value) مع قيمة دلالة الاحصائية نلاحظ ان قيمة t المحتسبة للمتغير المذكور يساوي (٥,٧١)، وبمستوى المعنوي (٠,٠٠٠) ، وهذا يعني وجود تأثير معنوي للمتغير المحددات التي تواجه نطاق عمل نظم الرقابة الداخلية على اهداف الرقابة الداخلية، وبلغت درجة التأثير للمتغير المذكور الى (٠,٤٩٠)، حيث أنه كلما زاد المحددات التي تواجه نطاق عمل نظم الرقابة الداخلية بما نسبته مئة في المئة زادت المحددات في اهداف الرقابة الداخلية بمقدار (٤٩٪).

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات :

أولاً : الاستنتاجات :

توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها ما يلي :-

- ١- تعتبر الرقابة الداخلية الاساس الذي يجب التركيز عليها والاهتمام بها باعتبارها الركيزة الاساسية لعمل اي مصرف سواء كانت ضمن نطاق القطاع الحكومي او الخاص وبالتالي فانها اذا عملت بشكل صحيح اثرت ايجاباً على كافة اعمال المصرف.
- ٢- بالرغم من تبعية وحدة الرقابة الداخلية المباشرة للإدارة العليا والتي تمددها بالقوة و الاستقلالية عن الوحدات الأخرى , الا أنها في بعض الأحيان تمثل عائق أمام عملها , نتيجة للتوجيهات الشخصية و السياسية التي تنتجها الإدارة العليا , و التغيرات المستمرة لها و التي تؤثر بشكل مباشر على عمل هذه الوحدات .
- ٣- تتمثل الرقابة الداخلية بجميع السياسات والإجراءات والقوانين التي يتبناها المصرف لتحقيق اهدافها, لذا يمكن القول أن نظام الرقابة الداخلية ضرورة حتمية في جميع المؤسسات المصرفية.
- ٤- ان نسبة (٥٧٪) من افراد عينة البحث هم من ذوي تخصص المحاسبة بالاضافة الى ذلك ان اكثر من ثلثي افراد عينة البحث هم ضمن عناوين المدققين والمحاسبين وهذا يعني اعطاء مصداقية اكبر للاجابات المبحوثين .
- ٥- توجد علاقة ارتباط قوية موجبة بين تحقيق اهداف الرقابة الداخلية ووجود المحددات التي تواجه عمل نظم الرقابة الداخلية في المصارف التجارية حيث بلغت قوة هذه العلاقة (٦٠٧,٠) .
- ٦- ان غالبية افراد عينة البحث وبنسبة كبيرة جداً حيث بلغت (٩٦,٦٪) يتفوقون على ان وجود عائق الخطأ البشري الناتج عن الإهمال، والسهو، والخطأ في الحكم، وسوء الفهم للتعليمات احدى المحددات التي تواجه الانظمة الرقابية في المصارف التجارية .
- ٧- ان نسبة كبيرة من افراد عينة البحث وبنسبة (٨١٪) يتفوقون على ان غياب الشفافية والتسيب المالي وإهدار المال العام وضعف إطار المحاسبة والمساءلة من المشاكل والعوائق التي تحول دون تطبيق نظام الرقابي فعال داخل المصارف التجارية .
- ٨- عدم وجود رؤيا واضحة لمفاهيم الانظمة الرقابية وفهمها واهميتها و ضعف الكفاءة والخبرة المهنية من قبل بعض القيادات المصرفية يعتبر احد الاسباب الرئيسية لفشل الرقابة الداخلية.
- ٩- ان نسبة (٨١٪) من افراد عينة البحث يرون ان تحقيق الرقابة الداخلية يوفر ضمان اتخاذ القرارات السليمة على مختلف المستويات الإدارية بأفضل صورة ممكنة .
- ١٠- ان معظم افراد عينة البحث وبنسبة (٨٩,٧٪) يتفوقون على ان من محددات التي تواجه الرقابة الداخلية في المصارف التجارية التأمين على الموجودات ضد الأخطار بكل أشكاله وخاصة الموظفين الذين يتعاملون بالموجودات النقدية .
- ١١- كلما ازدادت المشاكل او المعوقات التي تواجه نطاق عمل الرقابة الداخلية ازادت المحددات في تحقيق اهداف الرقابة الداخلية في المصارف التجارية .

ثانياً : التوصيات :

من خلال الاستنتاجات فقد توصل البحث مجموعة من التوصيات وكالاتي :

- ١- ضرورة تقييم مدى فاعلية الاجراءات الرقابية المطبقة في المصارف التجارية بشكل دوري للحد من المخاطر المحتملة التي تتعرض لها المصارف وتحديد جوانب الضعف ووضع الاجراءات المناسبة لمعالجتها .
- ٢- الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره الركيزة الأساسية لنظام الرقابة الداخلية تطبيقاً وأداءً، من حيث حسن اختيار الرؤساء والمرؤوسين من ذوي المؤهل العلمي والكفاءة والخبرة والجدارة .
- ٣- ضرورة التزام المصارف التجارية وذلك بالقوانين والسياسات والاجراءات المحاسبية المطبقة لحماية الموجودات والاسس التي تكفل تحقيق حمايتها بشكل كفوء وذلك من خلال المتابعة المستمرة لكافة المستجدات الحاصلة بشأنها .
- ٤- دعم استقلالية عمل المدقق داخلي في المصارف التجارية وتفعيل دورها بما يحقق الاهداف التي تحققها نظم الرقابة الداخلية والمتمثلة بكشف الاخطاء والغش والتلاعب سواء كانت متعمدة او غير متعمدة.
- ٥- ضرورة فتح دورات تدريبية متخصصة للمدققين الداخليين في المجالين المالي والإداري بما يخدم احتياجاتهم في العمل ، مع مراعاة اختيار المدرب المناسب الذي يملك الكفاءة والمعرفة والخبرة في التطبيق العملي للمادة التدريبية المراد اعطاؤها.
- ٦- نشر الوعي بين القيادات الرقابية في وحدات الرقابة الداخلية ، حول ضرورة توفير قدر من الشفافية في تعاملاتهم مع المدققين، وإطلاعهم على المستجدات وأسباب التغيرات التي لها انعكاس على عملهم، وذلك لزيادة فاعلية عمل المرؤوسين، بالكفاءة وفعالية .
- ٧- الأهتمام ببناء و تصميم نظام للرقابة الداخلية استجابة للتغيرات الحاصلة في المصارف التجارية بشكل مستمر والمتمثلة بعصر تكنولوجيا المعلومات مع مراعاة تحقيق مبدأ التكلفة والمنفعة .
- ٨- ضرورة تثقيف القيادات المصرفية في المصارف التجارية حول دور واهمية الانظمة الرقابية في القطاع المصرفي وتوضيح المشاكل التي تواجه عمل النظم الرقابية فيها .

المصادر :

أولاً : الوثائق الرسمية .

الاتحاد الدولي للمحاسبين(IFAC) ، ٢٠٠٤ ، ، اصدارات المعايير الدولية لممارسة اعمال التدقيق والتأكيد وقواعد اخلاقيات المهنة، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان – الاردن.

ثانياً : الكتب العربية

١- توماس، وليم ، وهنكي وارسون ، (٢٠٠٩) ، المراجعة بين النظرية والتطبيق ، ترجمة احمد حامد حجاج، وآخرون ، دار المريخ للنشر ، الرياض.

٢- التميمي ، هادي ، (٢٠٠٤) ، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية ، الطبعة الثانية ، مركز كحلون للنشر والتوزيع ، عمان-الأردن.

٣- شاهين ، على عبدالله ، (٢٠١٤) محاسبة العمليات المصرفية ، كلية التجارة جامعة غزة الاسلامية

٤- صباح ، عبد الرحمن ، (١٩٩٧) ، مبادئ الرقابة الإدارية المعايير والتقييم والتصحيح- دار زهران للنشر والتوزيع .

٥- عبد الله ، خالد أمين ، (١٩٩٨) ، التدقيق والرقابة في البنوك ، معهد الدراسات المصرفية ، عمان – الاردن .

ثالثاً : الرسائل والاطاريح الجامعية :

١- العرموطي ، عامر صالح ، (٢٠١٣) ، مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم رسالة رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية الاعمال ، جامعة الشرق الاوسط . الاردن

٢- عز الدين ، عمر زهير ، (٢٠١٥) ، أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية على اداء المدقق الداخلي ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية الاعمال ، جامعة الشرق الاوسط . الاردن

٣- فضيلة ، بوطورة ، (٢٠٠٧) دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك ، دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي- بنك ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، الجزائر.

رابعاً : الدوريات والمجلات العلمية :

١- الجرد ، رشا بشير ، (٢٠١٣) ، اثر تقييم مكونات الرقابة الداخلية على تقدير خطرهما في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية/دراسة ميدانية في سورية ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد الثالث – العدد الخامس عشر .

٢- غبن ، قصي محمد ، (٢٠١٣) ، مجلة الطريق ، العدد ٢٤ – ميس .

٣- مجني، محمد زهدي ، (٢٠١٠) الرقابة الداخلية Internal Control ، ماهيتها- انواعها – مقوماتها – تقييم انظيمنتها ، مجلة المحاسب القانوني ، – تصدر عن جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين ، صنعاء ، جمهورية اليمنية ، العدد ٩ .

٤- عياش ، عبد الوهاب احمد ، (٢٠١٤) ، دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي ، دراسة ميدانية على شركات الاتصالات اليمنية ، مجلة جامعة الناصر ، العدد الرابع .

٥- هلدني ، آلان عجيب مصطفى ، وغبان ، واثار صبري محمود ، (٢٠١٠) ، دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان- العراق ، مجلة العلوم الانسانية العدد ٤٥ .

خامساً : الكتب اجنبية :**Books:**

- 1-Bodnar, George H., & William S. Hopwood, (2004) Accounting Information Systems, 9th Ed , Prentice-Hall, Pearson Education,. Inc
- 2- Boynton,William C.et,al,Modern Auditing,7thed,Jhon Wiley&Sons Inc,2001.
- 3-Rommeny,Marshall,&Pal Steinbart,Accounting Information Systems,Pearson Education ,Inc,10thed,2006.
- 4-Romeny,Marshall.B.and Stein bart ,paul john, Accounting information system ,8thed prentice hall ,2000.

Periodical:

- 1-Basel Committee on Banking Supervision Committee of Sponsoring Organization of teradway commission(2013) (COSO, Internal control integrated framework.
- 2- Cashell, james D. , (1995), The effect of SAS NO. on audits small businesses , Accounting Horizons . sep.
- 3-Lindow,Paul E&Race,Jill D.Beyond, (2002)traditional and techniques,Journal of Accounting,July,.p28

Internet:

- 1-www.coso.org .
- ٢ -www.theiia.org .
- ٣-www.moj-gov-iq .

الملحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة السليمانية

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم المحاسبة

تعد هذه الاستمارة التي بين أيديكم جزء من متطلبات استكمال البحث العلمي الموسوم :

(المحددات التي تواجه نظام الرقابة الداخلية في بيئة المصارف التجارية) و يعتمد نجاح نتائج البحث على مدى تعاونكم ودقتكم وموضوعيتكم في الإجابة على الأسئلة الواردة في الاستمارة لأنها تهدف إلى التعرف على آراءكم وبما يمكن ان يساهم في تطوير نظم الرقابة

الداخلية . (لا حاجة لذكر الاسم اذ تستخدم الإجابات لغرض البحث العلمي فقط)

الباحثين

م. دانا اكرم فقي محمود

م. شيلان عارف احمد

جامعة السليمانية- كلية الادارة والاقتصاد - قسم المحاسبة

القسم الأول : خصائص عينة البحث

- ١- الجنس أ- ذكر () ب- أنثى ()
- ٢- العمر أ- (٢٠-٢٩) () ب- (٣٠-٣٩) () ج- (٤٠-٤٩) () د- (٥٠- فأكثر) ()
- ٣- المؤهل العلمي أ- دكتوراه () ب- ماجستير () ج- دبلوم عالي () د- بكالوريوس () هـ- دبلوم فني () و- إعدادية ()
- ٤- التخصص العلمي أ- محاسبة () ب- إدارة أعمال () ج- إقتصاد () د- إحصاء () هـ- حاسبات () و- أخرى (أذكرها..)
- ٥- العنوان الوظيفي: ()
- ٦- سنوات الخبرة : أ- (١-٩) () ب- (١٠-١٩) () ج- (٢٠-٢٩) () د- (٣٠ فأكثر) ()

القسم الثاني : توجد علاقة بين اهداف نظام الرقابة الداخلية ومحددات تطبيقها في بيئة المصارف التجارية .

١- اهداف نظام الرقابة الداخلية .

ت	الاسئلة	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق مطلقاً
١-	ضمان صحة وسلامة المعلومات بالدفاتر والسجلات المثبتة					
٢-	التشجيع على الالتزام بالقوانين والسياسات الإدارية والتحقق من صحة تطبيقها					
٣-	حماية الموجودات والسجلات من المخاطر مثل السرقة والضياع.					
٤-	تحسين أساليب العمل وتطوير الأداء وزيادة الإنتاجية واستخدام الموارد والامكانيات بشكل امثل .					
٥-	تقليل فرص الغش والتلاعب والاختلاس وسوء الاستخدام .					
٦-	كشف الانحرافات والأخطاء وأسبابها والمسئولين عنها					
٧-	التأكد من صحة ودقة وسلامة البيانات المحاسبية والتقارير والقوائم المالية عند اتخاذ القرارات الادارية .					
٨-	الحفاظة على الأموال العامة من خلال تحقيق الوفر المادي في تكاليف عمليات التنفيذ .					
٩-	ضمان اتخاذ القرارات السليمة على مختلف المستويات الإدارية بأفضل صورة ممكنة .					
١٠-	يساهم الرقابة الداخلية في التحديد الدقيق للسلطات والمسئوليات للموظفين .					
١١-	يحقق نظام الرقابة الداخلية رضا الوظيفي من خلال توفير حوافز والمكافآت للموظفين .					
١٢-	يساعد وجود بيئة رقابية على تحقيق فاعلية مكونات هيكل رقابة داخلية .					
١٣-	يهدف نظام الرقابة الداخلية تحقيق المساواة للجميع الموظفين امام القانون .					
١٤-	يهدف نظام الرقابة الداخلية زيادة الفعالية المصرف مما يعنى تحقيق عنصراً أساسيا في نجاحها وربحيتها واستمراريتها .					

٢- محددات الرقابة الداخلية في المصارف التجارية.

ت	الاسئلة	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق مطلقاً
١٥-	عدم مراعاة في تصميم نظم الرقابة الداخلية بين مفاهيم العائد والتكلفة من اسباب فشل النظام الرقابي					
١٦-	ضعف أغلب العناصر والمقومات الإدارية والمالية الأساسية للرقابة الداخلية .					
١٧-	التأمين على الموجودات ضد الأخطار بكل أشكاله وخاصة الموظفين الذين يتعاملون بالموجودات النقدية					
١٨-	عدم وجود مجموعة من السياسات والإجراءات اللازمة لحماية الموجودات.					
١٩-	ضعف إجراءات الضبط الداخلي بين الاقسام المختلفة والتقارير المتبادلة بينهم .					
٢٠-	تقادم وتعدد القوانين والتشريعات واختلافهما ما بين المصارف التجارية .					
٢١-	الخطأ البشري الناتج عن الإهمال، والسهو، والخطأ في الحكم، وسوء الفهم للتعليمات.					
٢٢-	عدم تحديد أسباب وقوع الأخطاء والانحرافات والمسؤولين عنها.					
٢٣-	عدم وضوح النظام الرقابي وفهمه من قبل عدد كبير من مديريين والمرؤوسين أحد الركائز اساسية لفشل الرقابة الداخلية					
٢٤-	ضعف القيادات الإدارية بالمصارف التجارية بعيدا عن الكفاءة والخبرة المهنية .					
٢٥-	غياب الشفافية والتنسيب المالي وإهدار المال العام وضعف إطار المحاسبة والمساءلة.					
٢٦-	امكانية ان تصبح الاجراءات الرقابية غير كافية للغرض الذي أنشأه من اجله .					
٢٧-	تركيز معظم إجراءات الرقابة الداخلية على المعاملات الاعتيادية وليس على المعاملات غير الاعتيادية.					
٢٨-	احتمال تحطي نظام الرقابة الداخلية من خلال اتفاق احد المرؤوسين أو موظفين مع أطراف خارجية أو داخلية للمصرف .					